

إدارة
العلاقات
الخارجية

صندوق النقد الدولي

نشرة معلومات معممة



صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D.C. 20431 USA

نشرة معلومات معممة رقم 07/131
للتنشر الفوري
23 تشرين الأول 2007

صندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2007 مع المملكة العربية السعودية

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي في 17 سبتمبر 2007 مشاورات المادة الرابعة مع المملكة العربية السعودية.¹

خلفية

ظل أداء الاقتصاد الكلي بالغ القوة في المملكة العربية السعودية خلال عام 2006. وعلى الرغم من تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي إلى 4.3% نتيجة لتراجع الإنتاج النفطي بنسبة 1.5% تنفيذًا لقرار منظمة أوبك بخفض إنتاجها النفطي، فقد تسارعت وتيرة النمو غير النفطي حتى بلغ 6.3%، بدعم من سياسة المالية العامة التوسعية وقوة نشاط القطاع الخاص. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار الواردات، ظل معدل التضخم عند مستوى 2.2% في المتوسط، بفضل مرونة سوق العمل، وانفتاح النظام التجاري، والأسعار الموجهة إداريًا للوقود والمرافق. وتواصل الحكومة السعودية دعم استقرار سوق النفط من خلال تنفيذ برنامج استثماري بقيمة 80

¹ تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم عادة على أساس سنوي. ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد المعني، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية. وبعد عودة الخبراء إلى مقر الصندوق، يقومون بإعداد تقرير يشكل أساسًا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص. وفي نهاية المناقشات، يقدم مدير عام الصندوق، بوصفه رئيس المجلس التنفيذي، ملخصًا للآراء التي أعرب عنها المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى سلطات البلد المعني.

مليار دولار أمريكي لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط إلى 12.5 مليون برميل يوميا بنهاية عام 2009، والتوسع في مرافق معالجة الغاز، وزيادة طاقة تكرير النفط في الداخل والخارج بنسبة 43% لتصل إلى 5.9 مليون برميل يوميا. وتنتظر الحكومة جدياً أيضاً في زيادة الاستثمارات الرامية إلى التوسع في طاقة إنتاج النفط لتصل إلى 13.1 برميل يوميا بحلول عام 2013.

وبالإضافة إلى الاستثمارات الكبيرة في قطاعي النفط والغاز، ومن المتوقع أن تصل قيمة الاستثمارات المقررة في ظل شراكات القطاعين العام والخاص خلال الفترة 2007-2012 إلى 220 مليار دولار أمريكي، معظمها في مجالات البنية التحتية، والتطوير العقاري، والتصنيع القائم على الهيدروكربونات. ومن شأن هذه المشاريع، إلى جانب النفقات الكبيرة من المالية العامة لتمويل البرامج الاجتماعية الطموحة والاستثمارات في البنية التحتية، أن تساعد الحكومة على تحقيق ما تهدف إليه من تنويع قاعدة الاقتصاد ورفع مستويات معيشة المواطنين. وكنتيجة لاحقة، تسهم هذه السياسات النابعة من الداخل في خفض الاختلالات العالمية من خلال ما تحققه من زيادة في واردات السلع والخدمات.

ومع ارتفاع أسعار النفط، ازداد تحسن المركز الخارجي وأوضاع المالية العامة في عام 2006، حيث سجل فائض الحساب الجاري مستوى قياسياً بلغ 95.5 مليار دولار أمريكي (27.4% من إجمالي الناتج المحلي) رغم زيادة واردات السلع والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج بنسبة 29%. وارتفع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمقدار 70.9 مليار دولار أمريكي، ليصل إلى 221.4 مليار دولار أمريكي أو ما يغطي واردات السلع والخدمات لمدة 19.3 شهراً قادمة. واستمرت الزيادة في فائض المالية العامة الكلي على مستوى الحكومة المركزية ليصل إلى 21.4% من إجمالي الناتج المحلي بالرغم من سياسة المالية العامة التوسعية التي تعكسها الزيادة السريعة في الإنفاق والانتعاش المستمر في عجز المالية العامة غير النفطي والذي بلغ حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي. وقد تمكنت الحكومة بفضل هذا الفائض الكلي الكبير من تخفيض إجمالي الدين المحلي على الحكومة المركزية بنحو 11 نقطة مئوية ليصل إلى 27.9% من إجمالي الناتج المحلي.

وقد ازدادت سرعة التوسع النقدي مجدداً في عام 2006، حيث وصل نمو النقود بمعناها الواسع إلى 19.3%، وهذا يرجع في الأساس إلى زيادة الإنفاق الحكومي. وحدث ارتفاع حاد أيضاً في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي، نتيجة لزيادة الودائع الحكومية ونقص الأصول المقومة بالريال السعودي، وتضاؤل الفرق بين سعر الفائدة المصرفي على الودائع بين البنوك بالريال السعودي وبالدولار الأمريكي أو تحوله إلى فرق سالب. وتجنباً لهبوط النشاط الاقتصادي أثناء فترة التصحيح الذي شهدته سوق الأسهم، أرجأت مؤسسة النقد العربي السعودي تعديل سعر فائدة سياستها النقدية متشياً مع سعر الفائدة على القروض الفيدرالية الأمريكية، مما

أسفر عن ظهور فرق سالب في أسعار الفائدة بين الريال السعودي والدولار الأمريكي في النصف الثاني من العام. وقد تباطأ نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص حتى بلغ 9.2% مع تشديد التدابير الاحترازية وتراجع الطلب على الائتمان. وانخفض سعر الصرف الفعلي الحقيقي للريال السعودي بنسبة 0.5% انعكاسا لحركة الدولار الأمريكي ضد العملات الرئيسية وانخفاض معدل التضخم في المملكة العربية السعودية. وعقب ثلاث سنوات من الصعود المستمر في سوق الأسهم السعودية، هبط مؤشر أسعار الأسهم بأكثر من 50% في عام 2006. وقد احتفظ النظام المصرفي بسلامة أوضاعه نتيجة تشديد التدابير الاحترازية الوقائية. وتواصل كل من مؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية تعزيز قدراتها الرقابية لتغطية العدد المتزايد من المتعاملين في السوق.

ونتيجة للإصلاحات الهيكلية التي بدأت في التسعينات، تمكن القطاع الخاص غير النفطي من تحقيق نمو قوي واسع النطاق على مدار السنوات الستة الماضية، بمساهمة في النمو الكلي تجاوزت مساهمات القطاع العام والنفطي، ومن المتوقع أن يظل المحرك الرئيسي للنمو على المدى المتوسط. وقد زادت الصادرات غير النفطية بأكثر من 20% سنويا خلال الفترة 2000 - 2006، وأدى تحسن مناخ الأعمال إلى زيادة ثقة المستثمرين، مما ولد زيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر من 0.2 مليار دولار أمريكي في عام 2000 إلى 18.3 مليار دولار أمريكي في عام 2006. وشرعت الحكومة مؤخرا في تنفيذ برنامج وطني لتطوير التجمعات الصناعية بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية وتحقيق التوازن في النمو الإقليمي. وقامت الحكومة بزيادة المرونة في تطبيق السعود في قطاعات مختلفة، والتي تهدف إلى إيجاد فرص عمل للمواطنين في القطاع الخاص، بغية استيعاب الطلب المتزايد على العمالة والذي ارتبط بتنفيذ المشاريع الاستثمارية الكبرى.

ولا تزال الآفاق مواتية لعام 2007. فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 4.1% على الرغم من توقع انكماش إضافي طفيف في إنتاج النفط ليصل إلى 9.1 مليون برميل يوميا. ومن المتوقع أيضا أن تزداد سرعة النمو غير النفطي ليصل معدله إلى 6.6%، بدعم من زيادة الإنفاق العام وتحسن مناخ الأعمال واستمرار ثقة المستثمرين. ونظرا لتوقع الحفاظ على قوة الواردات والخدمات غير المرتبطة بعوامل الإنتاج عند مستوى 21%، فمن المتوقع أن يتراجع فائض الحساب الجاري إلى 69.4 مليار دولار أمريكي أو 19% من إجمالي الناتج المحلي، وأن يرتفع صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي بمقدار 44 مليار دولار أمريكي ليصل إلى 266 مليار دولار أمريكي أو ما يعادل 20 شهرا من الواردات. وتشير التوقعات أيضا إلى انخفاض فائض المالية العامة الكلي، وإن كان سيظل كبيرا عند مستوى 15.7% من إجمالي الناتج المحلي، واستمرار الانخفاض في الدين العام ليصل إلى 21.7% من إجمالي الناتج المحلي. أما التضخم فيتوقع أن يرتفع ارتفاعا طفيفا يصل بمعدله إلى 3%.

تقييم المجلس التنفيذي

هنا المديرين التنفيذيين الحكومة السعودية على اكتساب الأداء الاقتصادي قوة متزايدة خلال العام الماضي، بدعم من أنشطة القطاع الخاص القوية، والسياسات الاقتصادية الرشيدة، وأسعار النفط الأخذ في الارتفاع. وقد أسهم ارتفاع الإيرادات النفطية في تزايد فوائض المالية العامة والحساب الجاري الخارجي وتكوين المزيد من الأصول الأجنبية الصافية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي، مع اكتساب النشاط الاقتصادي غير النفطي زخماً أكبر.

وذكر المديرين أن آفاق الاقتصاد لا تزال إيجابية، حيث تركز على الجهود المتواصلة لتوسيع الطاقة الإنتاجية في القطاع النفطي وتحسين مناخ الاستثمار للقطاع الخاص وتنويع النشاط الاقتصادي. وقالوا إن استمرار التوسع الشامل في الأنشطة غير النفطية عن طريق مواصلة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية سوف يكون عاملاً أساسياً في إيجاد فرص العمل اللازمة على المدى المتوسط للقوى العاملة السعودية التي تشهد زيادة سريعة. وعلى ذلك رحب المديرين بالأولوية القصوى التي توليها الحكومة لإيجاد فرص العمل وتحسين التعليم والتدريب.

وأثنى المديرين على الحكومة السعودية لاعتزامها مواصلة دعم الاستقرار في سوق النفط عن طريق التوسع المخطط والكبير في الطاقة الإنتاجية والتكريرية للنفط الخام، رغم تصاعد التكاليف. وأشاروا إلى الدعم الذي يمكن أن يستمده الاستقرار في سوق النفط العالمية مع تنفيذ شركة أرامكو السعودية لخطتها الاستثمارية الطموحة بقيمة 80 مليار دولار أمريكي، استعداداً للطلب المتوقع على النفط السعودي في المديين المتوسط والطويل.

وأشار المديرين إلى اتساق السياسات الاقتصادية السعودية مع التزامات المملكة في سياق المشاورات متعددة الأطراف التي تستهدف الحد من الاختلالات العالمية. ورغم أن سياسات الاستثمار التي تنتهجها الحكومة تسترشد في الأساس بالاحتياجات الداخلية المتمثلة في الحفاظ على النمو الاقتصادي وتنويع الاقتصاد ورفع مستويات معيشة السكان، فإن تنفيذ هذه السياسات من شأنه أن يسهم، كنتيجة لاحقة، في إحداث خفض كبير في الاختلالات العالمية من خلال ما تحقّقه من زيادة في واردات السلع والخدمات. وأثنى المديرين على الحكومة أيضاً لاستمرارها في تقديم المساعدات السخية للبلدان النامية عن طريق المعونة الثنائية وتخفيف أعباء الديون.

وقال المديرون إن فوائض المالية العامة التي تحققت مؤخرا كان لها أكبر الأثر في تعزيز مرونة المالية العامة واستمرارية أوضاعها على المدى الطويل. وأيدوا استخدام إيرادات المالية العامة لتشجيع نمو القطاع الخاص، وتخفيف الفقر، وتلبية الاحتياجات الاجتماعية. غير أن كفاءة تنفيذ الخطط الموضوعية للإنفاق على المدى المتوسط سوف يتطلب تحسنا كبيرا في إدارة الإنفاق العام. ومن هذا المنطلق، رحب المديرون بقرار الحكومة اعتماد الإطار المتبع في دليل إحصاءات مالية الحكومة لعام 2001 وشجعوها على التعجيل بالاستعدادات اللازمة لاعتماد إطار متوسط الأجل للمالية العامة. وبالرغم من تأييد المديرين لأولويات الإنفاق بشكل عام، فقد شجعوا الحكومة على إلغاء الدعم على منتجات النفط وتبديله بمساعدات اجتماعية مباشرة توجه إلى المستحقين. وأيد المديرون الاستثمارات المخططة في ظل الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولكنهم أشاروا إلى أهمية إدارة الالتزامات الاحتمالية الأساسية لإدارة سليمة.

وقال المديرون إن التضخم لا يزال منخفضا بشكل عام، رغم ارتفاع أسعار الواردات، وهو ما يرجع إلى مرونة سوق العمل وانفتاح النظام التجاري وتطبيق أسعار موجهة إداريا للوقود والمرافق. ودعوا إلى استخدام أدوات إدارة السيولة بفعالية أكبر لاحتواء مخاطر التضخم، وتحليل العوامل المتسببة في نقص الأدوات المالية بغية إزالة المعوقات أمام إصدارها. وأثنى المديرون على الحكومة لعزمها على تنفيذ مبادئ بازل 2 بحلول شهر يناير 2008. وشجع بعض المديرين الحكومة على الإلغاء التدريجي للحدود القصوى والقيود المفروضة على الإقراض المصرفي. وفيما يتصل بسوق الأسهم، أشار المديرون إلى المكاسب الكبيرة التي تحققت في تقوية اللوائح المنظمة لسوق رأس المال، وحثوا الحكومة على منح الحرية الكاملة للمستثمرين الأجانب في دخول سوق الأسهم لتحسين أوضاع سوق الأسهم من حيث العمق والكفاءة.

وأحاط المديرون علما برأي خبراء الصندوق من أن سعر الريال يبدو أقل إلى حد ما من قيمته الصحيحة في الوقت الراهن. ورأى كثير منهم أن هذه الظاهرة لا تعدو ظاهرة عابرة ترتبت على صدمة معدلات التبادل التجاري الإيجابية. وأعرب عدة مديرين عن اعتقادهم بأن سعر الريال متناسب مع أساسيات الاقتصاد بشكل عام. غير أن المديرين أقرروا بشكل أعم بأن هذه التقييمات محاطة بعدم اليقين، وأشاروا إلى المصاعب المنهجية التي ينطوي عليها تحديد أسعار الصرف التوازنية، لا سيما في حالة الاقتصادات المصدرة للنفط كالمملكة العربية السعودية التي تكون عرضة لتقلب أسعار النفط. وأشاروا أيضا إلى أن أي تقييم دون المستوى الصحيح لسعر الصرف الفعلي الحقيقي يمكن أن يتراجع في الأجل القريب مع انخفاض فائض الحساب الجاري الخارجي استجابة لموقف المالية العامة التوسعي وبرامج الاستثمار التي بدأ تنفيذها. وأعرب المديرون عن اعتقادهم أيضا بأن نظام سعر الصرف المربوط المطبق حاليا قد عاد بالنفع الكبير على الاقتصاد، وإن كان عدد قليل منهم يرى أن زيادة مرونة سعر الصرف يمكن أن تعمل على خفض التذبذبات في مواجهة تقلب أسعار النفط. وأشار المديرون إلى قرار الحكومة الإبقاء على نظام الصرف الحالي دون تغيير في الفترة المؤدية إلى الاتحاد النقدي

بين دول مجلس التعاون الخليجي، مع الاستعداد للنظر في كل الخيارات المتاحة لنظام سعر الصرف في ظل الاتحاد النقدي المرتقب.

وأشار المديرون إلى التحديات المتزايدة التي تواجه إقامة الاتحاد النقدي لمجلس التعاون الخليجي بحلول عام 2010 رغم ما تحقق من مكاسب كبيرة في القضايا الأساسية، قائلين إنها ستتطلب التعجيل بالخطوات المهمة المتبقية لتحقيق هذا الهدف. وعلى وجه الخصوص، قال المديرون إنه سيتعين تكثيف الجهود للتوصل إلى اتفاق بشأن طبيعة ونطاق السلطة النقدية للاتحاد المقرر، وتنسيق الأطر التنظيمية والرقابية الأساسية والمنهجيات الإحصائية المستخدمة.

وشجع المديرون الحكومة على مواصلة تصميم مجموعة من إصلاحات "الجيل الثاني" الهيكلية للاستفادة من إمكانات النمو المتولدة عن الاستكمال الناجح لبرنامج الإصلاح الهيكلية لعام 1999 وارتفاع أسعار النفط. وذكر المديرون أن إحراز مزيد من التقدم في تحرير وتحديث الإطار القانوني والمؤسسي سوف يكون مطلباً بالغ الأهمية لأنشطة القطاع الخاص، وحثوا الحكومة على سرعة إقرار وتطبيق نظم التمويل العقاري والوكالات التجارية والشركات. وشجع المديرون الحكومة أيضاً على المتابعة الدقيقة لأوضاع سوق العمل التي تزداد ضيقاً لضمان تنفيذ مشاريع الاستثمار بسلاسة ويسر.

نشرات المعلومات المعممة هي جزء من جهود الصندوق لإضفاء مزيد من الشفافية على آرائه وتحليلاته للتطورات والسياسات الاقتصادية. وتصدر هذه النشرات بموافقة البلد المعني (أو البلدان المعنية) بعد مناقشات المجلس التنفيذي التي تتناول مشاورات المادة الرابعة مع البلدان الأعضاء، ورصد ما يستجد من تطورات على المستوى الإقليمي، والمراقبة اللاحقة للبرامج، والتقييمات اللاحقة للبلدان ذات الارتباط البرامجي طويل الأجل مع الصندوق. كذلك تصدر نشرات المعلومات المعممة بعد مناقشات المجلس التنفيذي للمسائل المتعلقة بالسياسات العامة، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك بالنسبة لحالات معينة.

المملكة العربية السعودية: مؤشرات اقتصادية مختارة، 2003 - 2006

أولية	2006	2005	2004	2003	
	(التغير %)				
					الإنتاج والأسعار
	4.3	6.1	5.3	7.7	إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
	0.2	7.8	6.7	17.2	إجمالي الناتج المحلي النفطي الحقيقي
	6.3	5.2	4.6	3.6	إجمالي الناتج المحلي غير النفطي الحقيقي
	349	316	251	215	إجمالي الناتج المحلي الاسمي (بمليارات الدولارات الأمريكية)
	2.2	0.7	0.4	0.6	مؤشر أسعار المستهلكين
					(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)
					متغيرات الميزانية والمتغيرات المالية
	51.9	48.0	42.2	34.5	إيرادات الحكومة المركزية
	46.2	42.7	35.2	28.7	منها: إيرادات نفطية
	30.5	29.6	32.1	33.3	نفقات الحكومة المركزية
	21.4	18.4	10.0	1.2	ميزان المالية العامة (العجز -)
	19.3	11.6	18.8	6.9	التغير في النقود بمعناها الواسع (%)
	5.0	3.8	1.7	1.6	أسعار الفائدة (%)/1
					(بمليارات الدولارات الأمريكية، ما لم يذكر خلاف ذلك)
					القطاع الخارجي
	209.5	180.3	125.8	93.1	الصادرات
	188.8	161.3	110.6	82.1	منها: نفط ومنتجات مكررة
	60.7-	54.6-	41.1-	33.9-	الواردات
	95.5	90.1	52.0	28.1	الحساب الجاري
	27.4	28.5	20.7	13.1	الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
	221.4	150.5	86.5	59.6	صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
					صافي الأصول الأجنبية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي
	19.3	15.9	11.8	10.1	(بشهور الواردات من السلع والخدمات)
	0.5-	2.6-	6.7-	8.5-	سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)

المصادر: بيانات مقدمة من الحكومة السعودية؛ وتقديرات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ الودائع بالريال السعودي لثلاثة أشهر. متوسط الفترة.